QNB

التقرير السنوي لنشاط البنك

2020

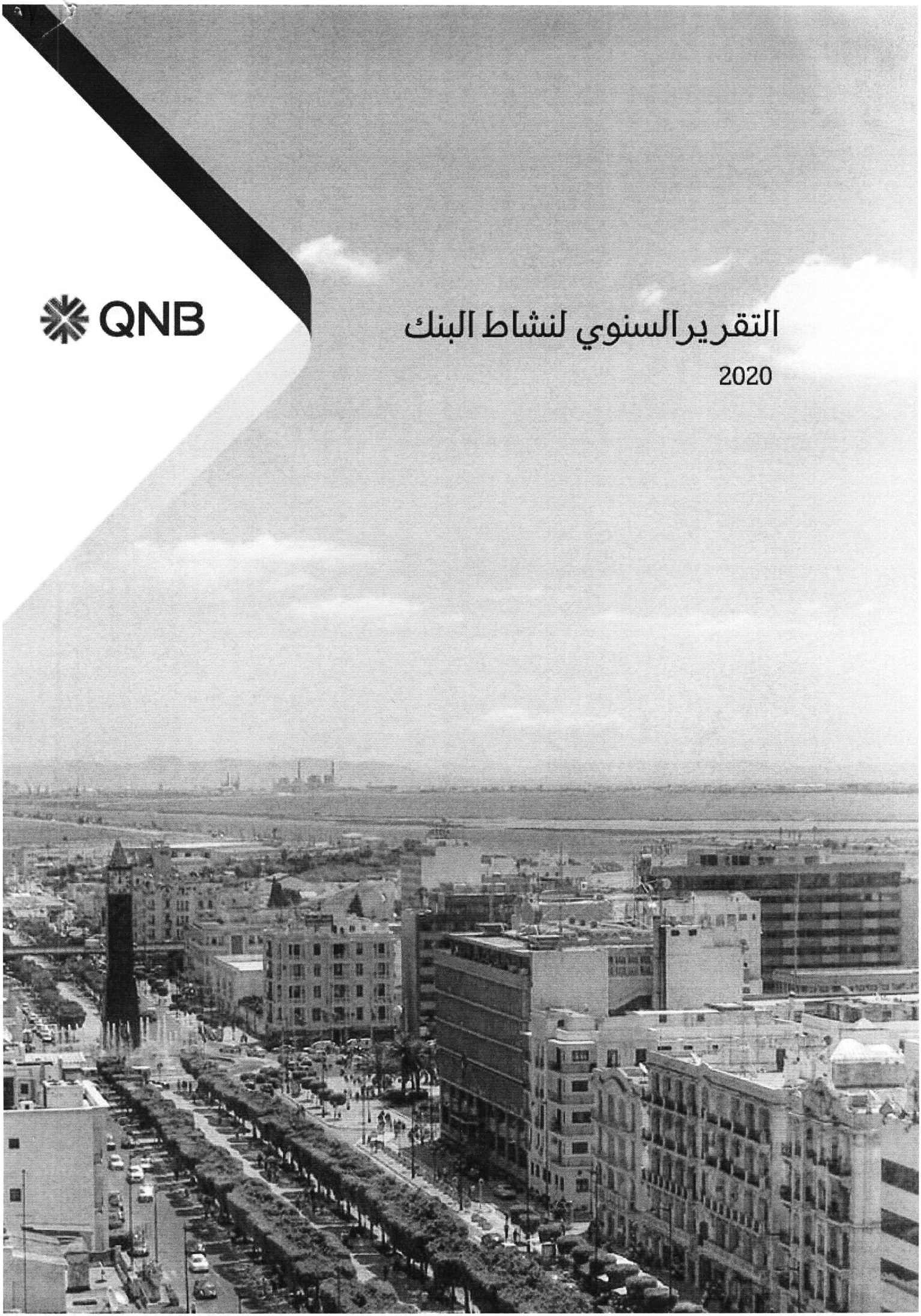

أهم المؤشرات المالية

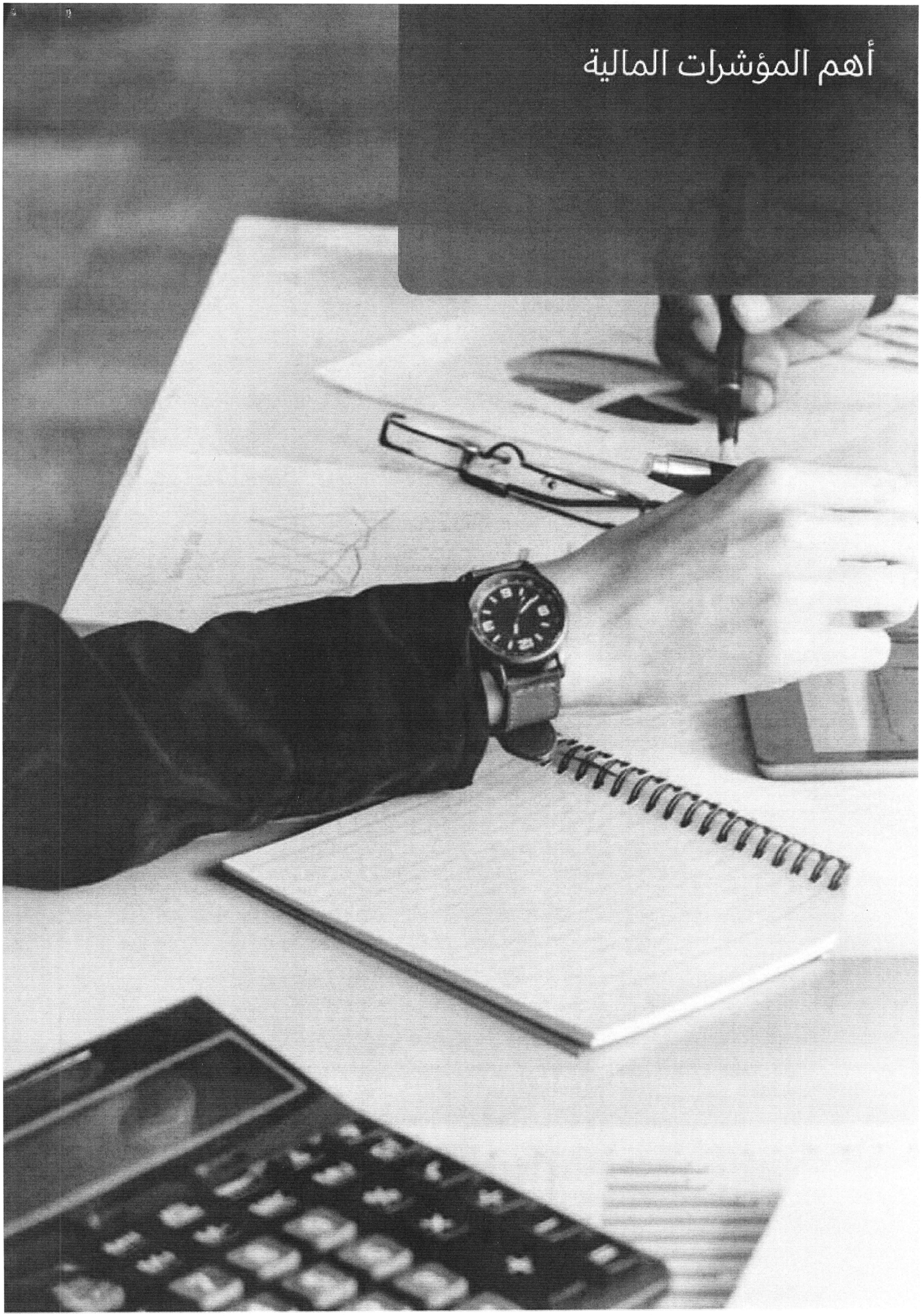

وتتواجد مجموعة QNB في أكثر من 31 بلداً
وثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم أحدث
الخدمات المصرفية لحرفائها.

ويعمل في المجموعة ما يزيد عن 28.000
موظفاً في أكثر من 1,000 فرعا ومكتبا
تمثيلياً، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة 4,300 جهاز.

باعتبارنا جزءا من مجموعة QNB فإننا نسعى في QNB تونس للمساهمة بدور فعال في تحقيق طموحات المجموعة المتمثلة في أن نصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وافريقيا وجنوب شر ق آسيا بحلول 2020 ورمزا عالميا بحلول2030 .

المحتوى

مقدمة

اهم المؤشرات المالية

تطورعدد الموظفين

نشاط الخزينة

الحوكمة

عمليات السياسة النقدية

- أقفلت نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية سنة 2020 في حدود 6.12 % مقابل7.81% سنة 2019.
- انخفض سعر الفائدة المديري سنة 2020 ليبلغ نسبة 6.25% مقابل7.75 %سنة 2019

سوق الصرف المحلية

عرف سعر الصرف، خلال كامل سنة 2020، تراجع الدينار ب 4٪ مقابل الدولار و2٪ مقابل الأورو.

1. التعهدات

تراجع نسق تعهدات البنك خلال سنة 2020 بنسبة 5 بالمئة اذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 1449 مليون دينارفي نهاية العام مقابل 1518 مليون دينار في نهاية 2019 وهذا يعود لقرار الشركة الام بإ يقاف التمويلات الجديدة.

هيكلة محفظة القروض

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض طويلة و متوسطة الأجل للمؤسسات	450 884	418 075	431 981	480 222	470 570	**479 562**
الايجار المالي	17 464	17 405	23 148	29 759	30 953	**30 662**
قروض قصيرة الاجل	257 975	383 335	546 567	704 997	762 670	**724 760**
قروض الأفراد	124 365	135 159	145 794	109 440	104 524	**106 061**
تعهدات بالامضاء	123 897	106 401	155 490	167 479	149 106	**107 549**
المجموع	**974 585**	**1060 375**	**1 302 980**	**1 491 897**	**1 517 823**	**1 448 594**
نسبة التطور	26%	9%	23%	15%	**2%**	-5%

ومثلت القروض الطويلة ومتوسطة الأجل 33 بالمئة من اجمالي المحفظة مقارنة ب 31 بالمئة في موفّى 2019.

2. الودائع:

ودائع الحرفاء

بلغ مجموع ودائع وأموال الحرفاء 806 مليون دينارفي نهاية 2020 مقابل 858 مليون دينار في نهاية سنة 2019 أي تراجع بنسبة 6 بالمئة. وقد بلغت نسبة تغطية القروض بالودائع في سنة 2020 نسبة 57 بالمئة.

	2016	2017	2018	2019	**2020**
ودائع الحرفاء	505	608	739	858	**806**

وقد شهدت سنة 2020 نمو في قائم ودائع تحت الطلب بنسبة 22 بالمئة مقارنة بسنة 2019 وحسابات الادخار بنسبة 41 بالمئة بينما تراجعت ارصدة الودائع لأجل وشهادات الايداع بنسب 21 و68 بالمئة وذلك إثر قرار وزارة المالية بوضع سقف لفوائد الودائع لاجل مع توظيف خصم من المورد بنسبة 35 بالمئة بعنوان الضريبة على الدخل.

الودائع	2017	2018	2019	2020
ودائع تحت الطلب	264	279	302	**368**
شهادات الايداع	30	60	129	**41**
حسابات الادخار	57	64	68	**96**
ودائع لأجل	29	300	329	**261**

هيكلة ودائع الحرفاء

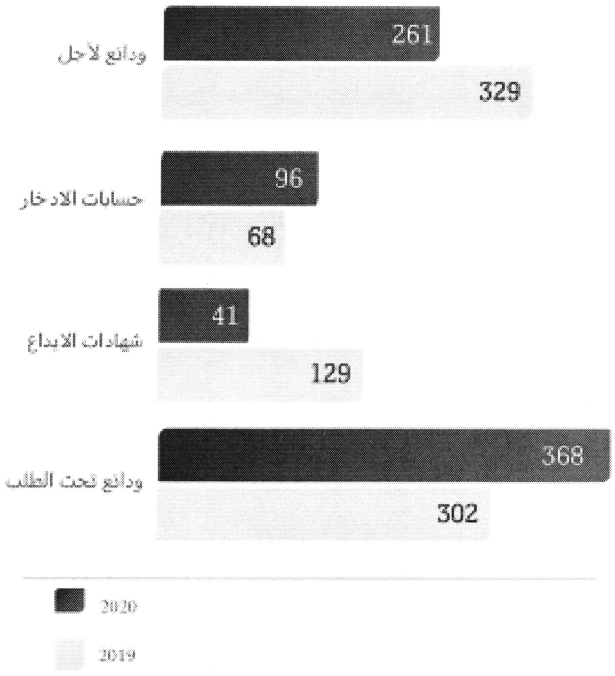

الودائع تحت الطلب

شهد قائم الودائع تحت الطلب نموا بنسبة 22 بالمئة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

ودائع تحت الطلب

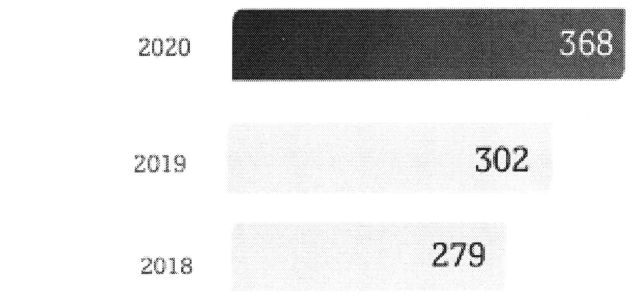

شهادات الإيداع

شهد قائم شهادات الايداع سنة 2020 تراجعا بنسبة 68 بالمئة مقارنة بسنة 2019.

حسابات الادخار

شهد قائم حسابات الادخار سنة 2020 تطور بنسبة 41 بالمئة مقارنة بسنة 2019.

ودائع لأجل

شهد قائم الودائع لأجل تراجع بنسبة 21 بالمئة مقارنة بسنة 2019.

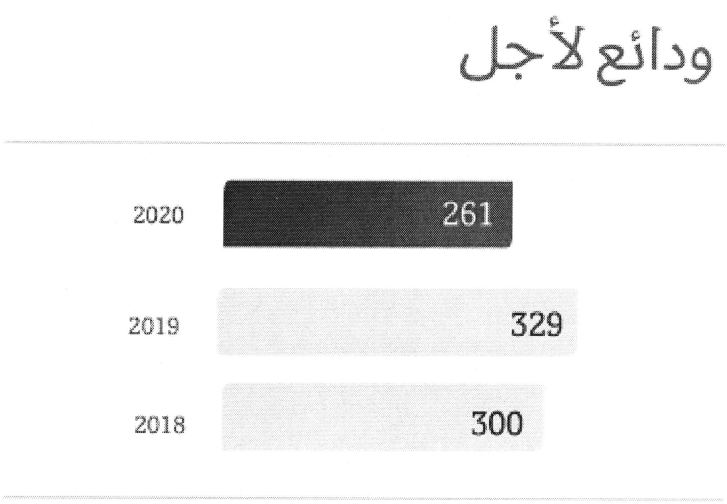

تطور نسبة السيولة الترتيبية

شهدت نسبة السيولة الترتيبية تطورا ايجابيا خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وقد استقرت بصفة مستمرة فوق النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي والمقدرة ب 100 بالمئة.

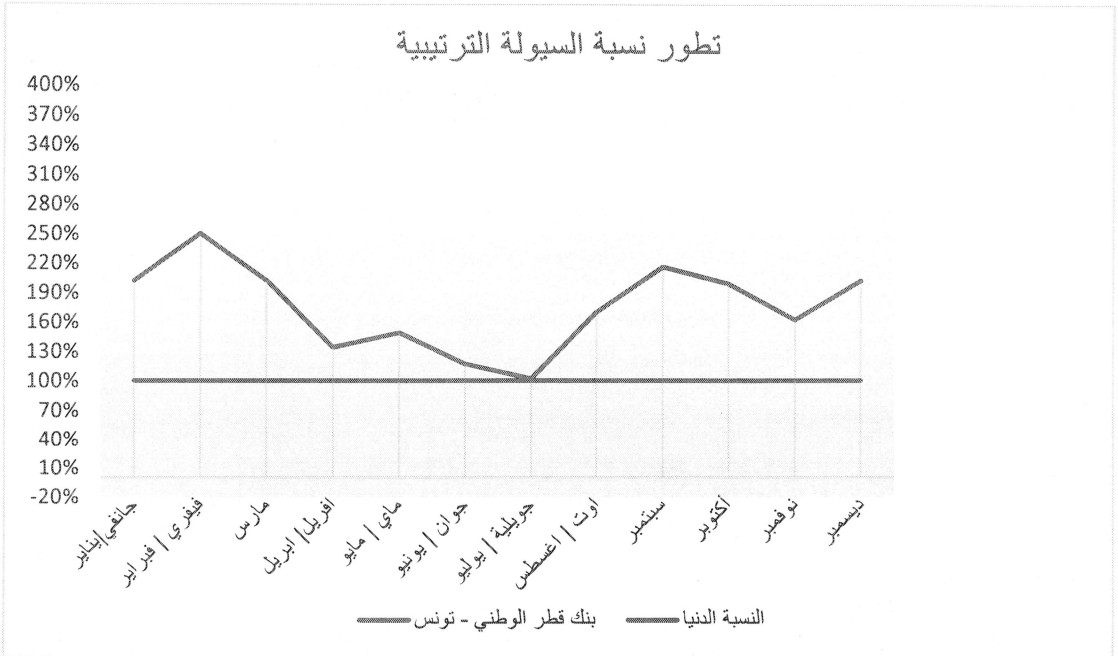

3.اهم مؤشرات البنك

الديون المصنفة:

هيكلة الديون المصنفة كالأتي:

الصنف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصنف 0	69,4%	53.6 %	57.96%	56.29%	45.63%	**26.39%**
الصنف 1	14.4%	22.1 %	21.55%	17.5%	17.71%	**15.99%**
الصنف 2	1.0%	2.4 %	3.49 %	3.05%	6.47%	**5.79%**
الصنف 3	2,2%	4.0 %	1.79%	4.65%	7.39%	**6.43 %**
الصنف 4 و 5	13.0%	17.9 %	15.21%	18.51%	22.79%	**40.39%**

الناتج البنكي الصافي

	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج البنكي الصافي	34.7	49.8	49.8	48.3	**6.1**

تراجع الناتج البنكي الصافي مقارنة بالسنة الفارطة حيث بلغ 6.1م.د. ت مقابل 48.3م.د. ت في 2019 وهذا يعود الي ارتفاع نسبة القروض المصنفة التي بلغت 55 بالمئة من مجموع محفظة القروض في موفي سنة 2020.

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 16.6 مليون دينار في ديسمبر 2020 مقابل 14.5 مليون دينار في ديسمبر 2019 حيث تطور ب 14 بالمئة.

	2017	2018	2019	2020
الأعباء العامة للتصرف	9.8	10.0	14.5	**16.6**

أجور الموظفين والأعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجور الموظفين بما في ذلك الأعباء الاجتماعية اذ بلغ 32.448 مليون دينار في ديسمبر 2020 مقابل 30.194 مليون دينار في ديسمبر 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 7 بالمئة راجعا بالأساس للزيادة القانونية الأجور.

مصاريف الأصول

بلغت مصاريف الأصول الثابتة 49.6 ت مليون دينار في موفي سنة 2020 وذلك يعود بالاخص الى اقتناء معدات ومنظومات معلوماتية ليرتفع اجمالي هذه المصاريف منذ سنة 2016 الى 7.954 مليون دينار.

	2016	2017	2018	2019	**2020**
الرصدة القائمة للأصول الثابتة	43.840	45.660	47.071	47.619	**49.594**
اقتناءات السنة	2.113	1.907	1.411	0.548	**1.975**

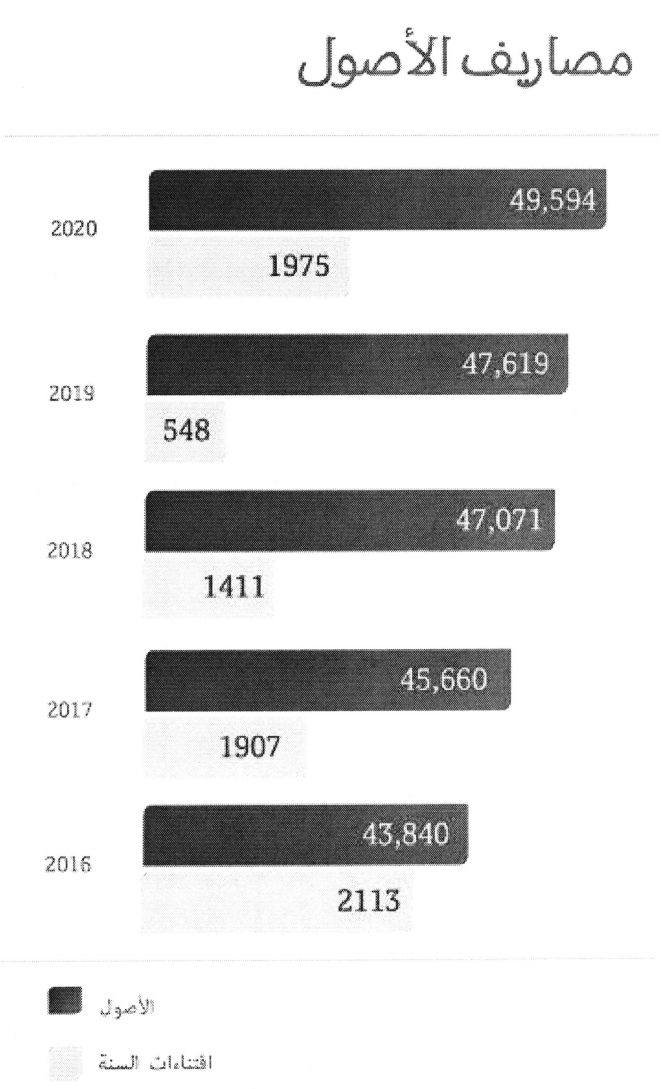

تطورعدد الموظفين
INVOICE
BUS

تطّور عدد الموظفين

في موفّى سنة 2020 بلغ إجمالي الموظفين 381 حيث تمّ إنتداب 10 موظفين جدد ويمثّل الذكور نسبة 90 % من المنتدبين مقابل 10 % من الإناث بينما قام 18 موظف بمغادرة البنك(استقالة، تقاعد، انتهاء عقد شغل أوطرد).

وفيما يلي بعض الإحصائيات لموظفي البنك:

توز يع الموظفين القار ين حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية	العدد
اعوان التنفيذ	77
اطارات سامية	78
اطارات	173
اعوان التأطير	50
موظفي الخدمات	3
المجموع	**381**

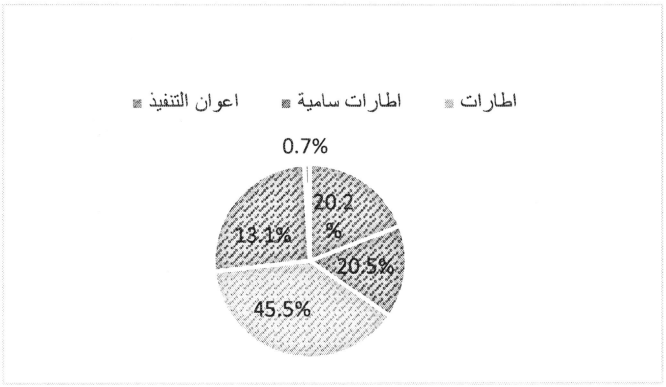

توز يع إجمالي الموظفين حسب الجنس

الجنس	العدد
الذكور	178
الإناث	203
المجمو ع	**381**

توز يع الموظفين حسب الشر يحة العمر ية

الشر يحة العمر ية	العدد
أكثر من 55 سنة	18
من 51 إلى 55 سنة	22
من 36 سنة إلى 50 سنة	179
من 26 إلى 35 سنة	161
أقل من 25 سنة	1
المجمو ع	**381**

نشاط الخزينة

نشاط الخزينة في سنة 2020

منذ إنطلاق جائحة كورونا كوفيد 19 قام البنك بإجراءات إحترازية لضمان السيولة الكافية للبنك وذلك عن طريق الإقتراض من السوق النقدية على المدى المتوسط من عدة أشهر إلى مدة عام.

وقد نجح بذلك البنك في ضمان سيولة البنك خلال فترات الحجر الصحي والعمل عن بعد وتعطل المصالح الإدارية وتراجع مبالغ التحصيلات.

كما ساهمت إجراءات البنك المركزي التونسي والمتمثلة في إرجاء إستخلاص ديون الحرفاء لمدة تفوق السنة في تشديد الضغوط على سيولة البنك وتجدر الإشارة بأن بنك قطر الوطني لم يستفد من خطوط التمويل التي وضعها البنك المركزي لهذا الغرض.
كما تمكن البنك من تسديد تعهداته مع بنك قطر الوطني الدوحة والبنك الاوربي للإنشاء والتعمير وذلك رغم إنخفاض قائم ودائع الحرفاء ب 44 مليون دينار خلال السنة. حيث قام البنك بتسديد استحقاقات الديون المذكورة والبالغة 93 مليون دينار والموزعة بين بنك قطر الوطني الدوحة بما قدره 77 مليون دينار والبنك الاوروبي للإنشاء والتعمير بما قدره 16 مليون دينار بالإضافة إلى كلفة تغطية مخاطر الصرف والبالغة 29 مليون دينار تونسي.
وقد تمكن البنك رغم كل هذه الدفوعات من المحافظة على قيمة مؤشر السيولة أعلى من النسبة الترتيبية الدنيا والمقررة ب 100% من طرف البنك المركزي التونسي.

النشاط في السوق النقدية

قام البنك بتنويع نشاطه الاقتراضي من السوق النقدية، فقد قام بإستعمال تقنيات إعادة شراء السندات، إصدار شهادة إيداع، عمليات مبادلة عملات وغيرها من الآليات لتخفيض المخاطر، ترشيد أفضل للكلفة ومرونة في توفير السيولة. كما قام البنك بتوسيع شبكة مراسليه من البنوك المحلية التي مكنتها من خطوط إئتمان يسرت للبنك الحصول على سيولة عند الحاجة.
كما تم وضع آلية لتوزيع أسعار التمويلات بين إدارات البنك وذلك بإعتماد أسعار السوق لتحديد كلفة الإقتراض ومردودية التوظيفات لكل الإدارات مع إدارة الخزينة.

السوق المالية:

تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رقاع الخزينة للدولة التونسية، قروض رقاعية خاصة تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة وأسهم شركات مدرجة بالبورصة تم تحويل إدارتها إلى إدارة الخزينة بعد تصفية الشركة المالية التونسية القطرية.

عمليات التوظيف في رقاع الخزينة:

يشكل مخزون البنك من رقاع الخزينة في نهاية 2020 قيمة 118 مليون دينار.
يمثل الإستثمار في رقاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رقاع الخزينة كما يلي:

الأجل	الكمية	القيمة الإسمية	سعر الفائدة	المردودية
2027/05/13	21 922	21 922 000	% 7.20	% 9.195
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2023/12/08	56 444	56 444 000	% 6,3	% 8.648
2024/06/20	20 000	10 000 000	% 6.35	% 6.35
المجموع		**118 366 000**		

عملية الإستثمار في القروض الرقاعية الخاصة:

يكون الإستثمار في هذه السندات بالتحوط الكامل ضد كل المخاطر حيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونسية. ويبلغ القائم في نهاية 2020 كما يلي:

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	400 000	التجاري للإيجار المالي	2015/11/18
2022/05/10	5 سنوات	%7.62	800 000	البنك التونسي اليبي	2017/05/10

سوق الصرف:

يعمل البنك على الرفع من مردودية نشاط الصرف وذلك على العديد من الأصعدة. فبينما، تجتهد مصلحة البيع على تطوير النشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، تقوم مصلحة تداول الصرف بتطوير النشاط مع البنوك التونسية والأجنبية.

ونظرا لما شهده البنك خلال سنة 2020 من تباطؤ شديد للنشاط الإقراضي للشركات الذي أثر بصفة سلبية على حجم عمليات تمويل التجارة الخارجية وما يتبعها من عمليات الصرف جعل أرباح عمليات الصرف تتراجع بصفة كبيرة. هذه الوضعية دفعت البنك إلى تكثيف تداول عمليات الصرف مع البنوك والقيام بعمليات صرف مع شركات ومؤسسات كبرى لعمليات غير موطّنة في البنك وذلك للحدّ من تأثير النقص الفادح في عمليات الصرف الناتجة عن نشاط البنك.

كما سعى البنك إلى الرفع من مستوى موارده وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والآجل ومنتجات الحماية من مخاطر الصرف والتوظيف بالدينار والعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير.

إلى جانب ذلك، قام البنك بتركيز خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد مع احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطر الوطني.

بفضل هذه الإدارة المحكمة، تمكن البنك من الإستغلال الأمثل لتحركات أسعار الصرف وتحقيق أرباح محترمة.

السنة	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
أرباح الصرف (مليون دينارتونسي)	4	10	10	6,1	2,6	2,4	2,1	1,2	1

الحوكمة

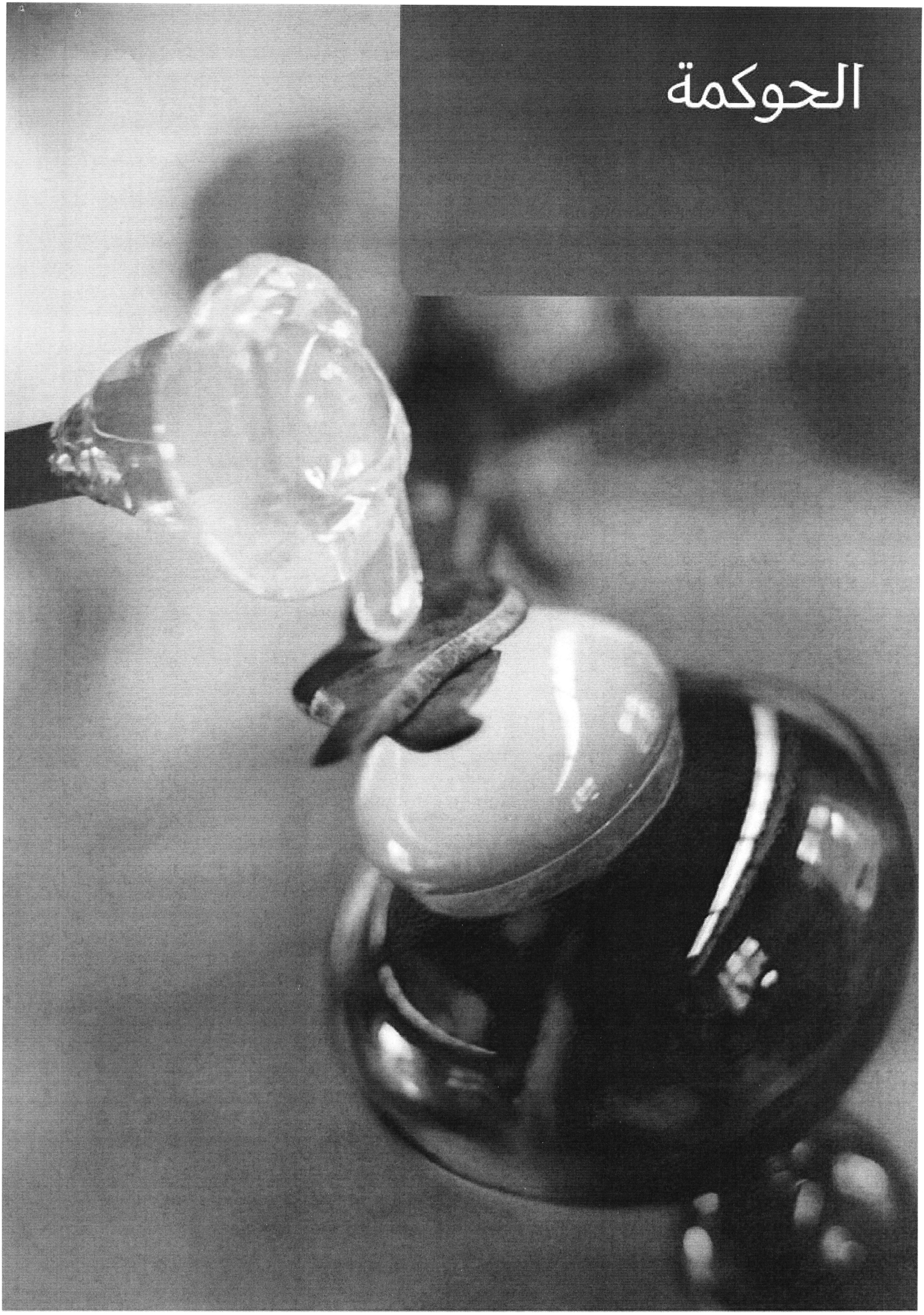

Board of Directors	مجلس الإدارة	Board Committees لجان المساندة للمجلس		
		NR	ACC	R C
Chairman of the BOD رئيس مجلس الإدارة	Mr. Ali Rashid Al Mohannadi السيد علي راشد المهندي			
Members الأعضاء	Mr. Ali Abdullah Darwish السيد علي عبد الله درويش		●	
	Mr. Talel Al-Mulla السيد طلال عبد الرحمان الملا	●	●	
	Ms. Fatma Al-Sueedi السيدة فاطمة السويدي			●
	Mr. Hassan Abdulla AL-Asmakh السيد حسن عبد الله الأصمخ	●		●
	Mr. Khaleel Al-Ansari السيد خليل الأنصاري	●		●
	Mr. Tarek Fayed السيد طارق فايد			●
	Ms. Lobna Feki السيدة لبنى فقي		●	
	Ms. Olfa Ben Ouda Sioud السيدة ألفة بن عودة صيود			●
CEO المدير العام	Mr. Lotfi Debbabi[1]			

Nomination & Remuneration Committe	لجنة التعيينات والتاجير
Audit and Compliance Committee	للجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال
Risk Committee	لجنة المخاطر

[1] تمت تسمية السيد لطفي الدبابي مدير عام لبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 01 أكتوبر 2020

توطنـــــة،

إنّ مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس) يجدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرّف السليم والحوكمة الرشيدة التي ضبطها القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في11جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومنشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلّق بدعم قواعد الحوكمة الرشيدة داخل مؤسسات القرض، باعتبارها عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزّأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاءت به سياسة الحوكمة الرشيدة للبنك وذلك سعيا منه للامتثال للمتطلبات القانونية والدولية الخاصة بحوكمة الشركات.

أبرز الإنجـــــازات (2020)

وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنوية لإدارة الامتثال مصادق عليها من قبل البنك الأم ومجلس الادارة، وقامت بتحيين خارطة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للوائح الجديدة المنشورة في 2019. هذا كما وقع تحيين كل السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة مراقبة الامتثال طبقا للمتطلبات القانونية الصادرة سنة 2019، إلى جانب القيام بتحديث قائمات العقوبات الفردية وقائمة الأشخاص الخاضعين لتجميد الأموال مقارنة بالقائمة الوطنية والقائمة الدولية وقائمة بلدان FATF الغير متعاونة على مستوى نظام SIRON EMBARGO ونظام SIRON KYC.

من ناحية أخرى وفي نطاق تطبيق خطة العمل السنوية، قامت ادارة مراقبة الامتثال، خلال سنة 2020 بالأعمال التالية:

العمل على تسوية الاخلالات التي تم رصدها في تقرير تفقد البنك المركزي التونسي والتقرير الخاصّ بتدقيق نظام الرقابة الداخلية لمنظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- رفع تقارير منتظمة عن اهم أنشطة ومشاريع وتوصيات إدارة مراقبة الامتثال الى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال والى مجلس الادارة القيام بدورات تدريبية عن طريق التعلم الالكتروني لجميع موظفي البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الاحتيال، العقوبات وحماية المعطيات الشخصية.
- مراقبة التقارير التنظيمية طبقا لمناشير البنك المركزي ال تونسي Local Regulatory Reports
- إدارة مشروع تحيين بيانات حرفاء البنك
- معالجة كل طلبات المعلومات التي تم تلقيها من الجهات المعنية
- مراجعة KYC واستبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمصارف المراسلة.
- مراقبة البيانات المتعلقة بالمساهمين الرئيسين والمستفيد الحقيقي والموقعين التي تم ادراجها على مستوى النظام المعلوماتي EQUATION الخاصة "Related Parties"
- القيام بالتقرير FATCA الخاص بسنة 2019

منظومـــة الحوكمة الرشيدة للبنك

مجلـــس الإدارة

وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطر الوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك وقد التأم المجلس 7 مرات بالتمرير وثلاث مرات عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة خلال سنة 2020

الصلاحيـــات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية:

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدّة العضويـة وتسديـد الشغــور
يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويمكن تجديد عضوية كل من العضوين المستقلين لمرّة واحدة.

في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوز شغله بآخر يعيّنه الطرف الذي يكون العضو المتخلي منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعيّن بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عيّن مكانه وفي هذه الحالة، فإنّ هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس (في موفى سنة 2020)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد طلال عبد الرحمان الملا
- السيد طارق فايد
- السيدة فاطمة السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيدة لبنى الفقي
- السيدة ألفة بن عودة صيود[2]

اللجان المساندة للمجلس (سنة 2020)

تقوم اللجان المساندة للمجلس (وهي على التوالي، لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، لجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهامّ الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.
بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11، تمّ تعديل تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وعددها 3 وهي لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ولجنة المخاطر واحداث لجنة التعيينات والتأجير وقد تمّ ذلك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/12/01 وخلال سنة 2018.

تتركب هذه اللّجان من الأعضاء الآتي ذكرهم:

لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال:
السيدة لبنى الفقي (رئيسة)
السيد طلال عبد الرحمان الملاالسيد علي عبد الله درويش

لجنة المخاطر:
السيدة ألفة بن عودة صيود (رئيسة)
لسيد طارق فايد
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

لجنة التعيينات والتأجير:
السيد خليل الأنصاري (رئيس)
السيد طلال عبد الرحمان الملا
السيد حسن الأصمخ

[2] شغلت السيدة ألفة بن عودة منصب عضو مجلس الإدارة الى حدود تاريخ 31 اوت 2020

➢ لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)

تركيبة اللجنة
السيدة لبنى فقي (رئيسة اللجنة)
السيد طلال عبد الرحمان الملا (عضو)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهامّ
يضبط ميثاق لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 ماي 2017 مهامّ اللجنة ومن أبرزها:

- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها؛
- مراجعة أهمّ تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي؛
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية؛
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهامّ رقابية وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها؛
- التثبت من وضوح المعلومات المعروضة وتقييم تناسق وملائمة نظم قياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- دراسة النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية التي ترفع إليها من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة داخل البنك واقتراح التدابير التصحيحية في الغرض؛
- إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم؛
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و/أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم؛
- الحرص على أن يقع دعم الهياكل المكلّفة بالتدقيق الداخلي وبمراقبة الامتثال بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاعة؛
- كما تمارس اللجنة المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق الداخلي من خلال مراجعة واعتماد الميثاق والخطط والأنشطة والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للبنك، وضمان عدم وجود قيود غير مبررة على عملها وعلى حصولها على سجلات ووثائق البنك والتواصل مع أفرادها حسب وعند الحاجة من أجل أداء مهامها؛
- وتضطلع اللجنة بالمهام المرتبطة بمسائل الإمتثال من خلال مراجعة وإعتماد الميثاق وخطط وأنشطة إدارة الامتثال والمتابعة للبنك، إضافة إلى التأكد من وجود آلية فعالة للمراقبة والرصد وتقديم التقارير عن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمسائل المتصلة بها؛
- كما تستعرض اللجنة عملية الإبلاغ عن الإنتهاكات والسجل المتعلّق بذلك، إضافة إلى إصدار توصياتها بشأن التقرير السنوي لحوكمة الشركات الذي تعده إدارة الإمتثال وفقا للمتطلبات التنظيمية؛
- وتحرص اللجنة أيضا على التأكد من كفاءة وظيفة الإمتثال فيما يخص كشف الإنحرافات والمخالفات داخل البنك، كما تضمن عدم وجود أي عوامل تؤثر على إستقلاليتها و موضوعيتها، فضلا عن تقديم تقارير ملائمة عن وظيفة الإمتثال، مع الأخذ في الحسبان متطلبات لجنة "بازل" وتوصيات مجموعة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال؛ علاوة على مراجعة فعالية نظام رصد الإمتثال للقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات الإدارة والمتابعة (بما في ذلك إجراءات تأديبية) من أي حالات عدم الإمتثال داخل البنك و مراجعة نتائج التفقد من قبل أي هيئة تنظيمية وكذلك ملاحظات المراجعة.

وتتولى اللجنة مسؤولية رفع تقارير منتظمة عن أنشطتها وقضاياها وتوصياتها ذات الصلة الى مجلس الادارة، كما تقوم اللجنة، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بإبلاغ المساهمين بتركيبة اللجنة ودورها ومهامها وكيفية تنفيذها وأي معلومات أخرى تقتضيها اللوائح. كما تستعرض أي تقارير أخرى تصدر عن البنك فيما يتعلق باختصاص اللجنة.

➢ لجنة المخـــاطر

تتألّف لجنة المخـاطر من ثلاثة أعضاء على الأقلّ، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدّة تتوافق مع مدّتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضوا مستقلا بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته الاّ مرة واحدة وتتوفّر لديه كفاءة عالية وخبرة جيّدة في مجال إدارة المخاطر وتجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ستّ مرات على الأقل في السنة وكلّما اقتضت الضرورة لذلك.

تركيبة لجنة المخـــاطر (في موفى سنة2020)
السيدة ألفة بن عودة صيود (رئيسة[3])
لسيد طارق فايد السيد خليل الأنصاري
السيد حسن عبد الله الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

أبرز المهـــامّ
تتـولّى لجنة المخـاطر مؤازرة المجلس بالخصوص فيما يلي:

- بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
- المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
- مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
- النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
- تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
- المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلّف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
- متابعة القروض المسندة للحرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات القرض المبالغ المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات؛
- اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة على مجلس الإدارة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر.

كما قامت اللجنة بتحيين ميثاقها طبقا للقانون عدد 48 لسنة 2016.

خلال سنة 2019، امتثل كلّ من مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه على التوالي للقانون الأساسي للبنك ومنشور البنك المركزي التونسي (2011-06) من حيث التركيبة واحترام العدد الادنى لانعقاد الاجتماعات.

➢ لجنة التعيينـــات والتأجير

وفقا للقانون عدد 48 لسنة 2016، وقع احداث لجنة للتعيينات والتأجير المنبثقة عن مجلس الادارة وتتكوّن هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الادارة.

تركيبة لجنة التعيينات والتأجير (في موفي سنة 2020)
السيد خليل الأنصاري (رئيس)
السيد طلال عبد الرحمان الملا (عضو)
السيد حسن عبد الله الأصمخ (عضو)

[3] شغلت السيدة ألفة بن عودة منصب عضو مجلس الإدارة الى حدود تاريخ 31 اوت 2020

أبرز المهامّ

تهتمّ هذه اللجنة خاصة بمتابعة سياسات البنك الآتي ذكرها:

- سياسة التعيين والتأجير
- سياسة تعويض المسيرين والاطارات العليا والانتدابات
- سياسة ادارة وضعيات تضارب المصالح.

مراقبـــو الحســـابات (في موفى سنة 2020)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتهما وكيلان عن المساهمين.

تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وهما:

- مكتب PWC (المدة النيابية الأولى: 2019-2020-2021)
- مكتب ORGA AUDIT (المدة النيابية الأولى: 2018-2019-2020)

الموفـق المصرفي (في موفى سنة 2020)

يشغل السيد صلاح الدين بن صالح خطة موفق مصرفي للبنك، خلفا للسيد محمد لطفي العبيدي، ابتداء من غرة سبتمبر 2018، لمدة ثلاث سنوات وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تضعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيـكلة رأس مـــال البنـــك (في موفى سنة 2020)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطنـي	259 974 300.000	25 698 150	299 280	99.99%
خواصّ تونسيون	25 700.000	1 850	720	0.01%
المجمـــوع	**260 000 000.000**	**25 700 000**	**300 000**	**100%**

الإدارة التنفيذيـــة

يعيّن مجلس الإدارة المدير العامّ مع مراعاة السلط التي يخوّلها القانون التونسي صراحة للجلسات العامة ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للبنـــك.

يشغل السيد حبيب شحاتة خطة مدير_عام بنك قطر الوطني (تونس) بمقتضى محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015. وبتاريخ 01 أكتوبر 2020 تمّ تعيين السيّد لطفي الدبابي مديرا عاما جديدا للبنك خلفا للسيّد حبيب شحاته.

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذيّة

أحدثت وحيّنت ببنك قطرالوطني بتونس لجان المساندة للإدارة العامّة التالية:

- لجنة القيادة والإدارة
- لجنة القرض
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة التحصيل والإستخلاص
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- لجنة تكنولوجيا المعلومات
- لجنة العمليات

- لجنة ادارة الأزمات
- لجنة التقصي
- لجنة السلامة المعلوماتية

أبرز مهامّ اللجان الداخليـــة

تساند اللجان الداخلية الإدارة العامـة أثناء أدائها لمهامّ التصرف الموكلة إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتنظّم أشغال وصلاحيات لجان المساندة الداخلية ضمن مواثيق أعدّت للغرض.

ويخضع نشاط لجان المساندة إلى القواعد العامة التّالية:

- لا يكون نصاب اللّجان صحيحا إلا إذا توفّر عدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أخذ القرارالمنصوص عليها بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللّجان كلّما كان التعويض مرخّصا فيه. وللنّائب أن ينوب منوّبه في حالة الغياب مع إعلام الادارة المتعهدة باللّجنة المعنيّة؛
- يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعهّدة تسهرعلى توفير وتحيين المعلومات حول السّياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- تساعد الإدارة المتعهّدة بكتابة اللّجنة في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة؛
- تلتئم اللّجان في مواعيدها التي تحدّدها المواثيق الخاصّة بكلّ لجنة ولا يمكن تأجيلها إلاّ عند الضرورة؛
- تتولّى الإدارة المتعهّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعذّر الحضور على المدير العامّ.

اللجان الداخلية (في موفى سنة 2020)

Management Committees at QNBT after amendments		Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO
Executive Committee	لجنة القيادة والإدارة	Monthly	-	Yes
Credit Committee	لجنة القرض	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	لجنة الأصول والخصوم	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	لجنة التحصيل والاستخلاص	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	لجنة إدارة المخاطر	Quarterly	Risk Department	Yes
Compliance, AML and CFT Committee	لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	Quarterly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	لجنة تكنولوجيا المعلومات	Quarterly	IT Department	Yes
Operations Committee	لجنة العمليات	Quarterly	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	لجنة إدارة الأزمات	As and when needed	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	لجنة التقصي	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes
Information Security Committee	لجنة السلامة المعلوماتية	Quarterly-As and when needed	Risk Department (under the supervision of General Management	Yes

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخـاطر

يشمل نظام الرقابة الداخلية جميع العمليات والأساليب والتدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة العمليات وكفاءتها وفعاليتها وحماية أصول البنك وموثوقية المعلومات المالية وإمتثال هذه العمليات للقوانين والمناشير المعمول بها.
إنّ منظومة الرقابة الداخلية للبنك تعدّ حديثة نسبيا وهي لا تتركّز على مستوى إدارة واحدة حيث تمّت إعادة صياغتها وتركيزها تدريجيا تزامنا مع تركيز النظام المعلوماتي الجديد للبنك والهيكلة الجديدة الناتجة عنه بهدف تغطية شاملة للبنك.

هذا وتشمل منظومة الرقابة لبنك قطر الوطني تونس صنفين من الرقابة:

- الرقابة الدائمة والتي تنجز بصفة لا مركزية
- الرقابة الدوريّة التي تنجز من قبل مختلف المصالح المكلفة بالرقابة (مستوى 2 -3 -4)

يعمل تنظيم البنك عموما على تحقيق الاستقلال التامّ بين المصالح المكلّفة بالتعهّدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وبخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العناية المرتبطة برقابة المخاطر وذلك بإعتماد تنظيم هيكلي يفصل بين هذه المهامّ وذلك في حدود الموارد المتوفرة إضافة إلى الإجراءات التي تكفل الفصل بين المهامّ والإجراءات المعلوماتية الموضوعة للغرض.

وتطبّق هذه القاعدة خاصّة في مجالات الخزينة والمقاصّة والصرف والسويفت وذلك بالفصل بين المكاتب الأماميّة والمكاتب الخلفيّة على مستوى النظام المعلوماتي (processor - authorizer) بالإضافة إلى تجسيم الرقابة المنجزة (maker-checker-authorizer-supervisor).
كما تكون المصالح التشغيلية بالمقرّ والفروع مسؤولة على الحسابات المفتوحة لديها لتسجيل العمليّات حيث تقوم بمتابعة هذه الحسابات وانجاز الرقابة عليها بصفة مستمرة؛ علاوة على الرقابة الدائمة المنجزة من قبل إدارة مراقبة الامتثال على مستوى منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تمّ تعيين مراسلي كلّ من إدارة مراقبة الإمتثال وإدارة المخاطر التشغيلية خلال سنة 2018.
من ناحية أخرى، تمارس المصالح والإدارات المكلّفة بالرقابة الدورية مهامّها باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة، كما هو مبيّن من خلال الرسم البياني التالي:

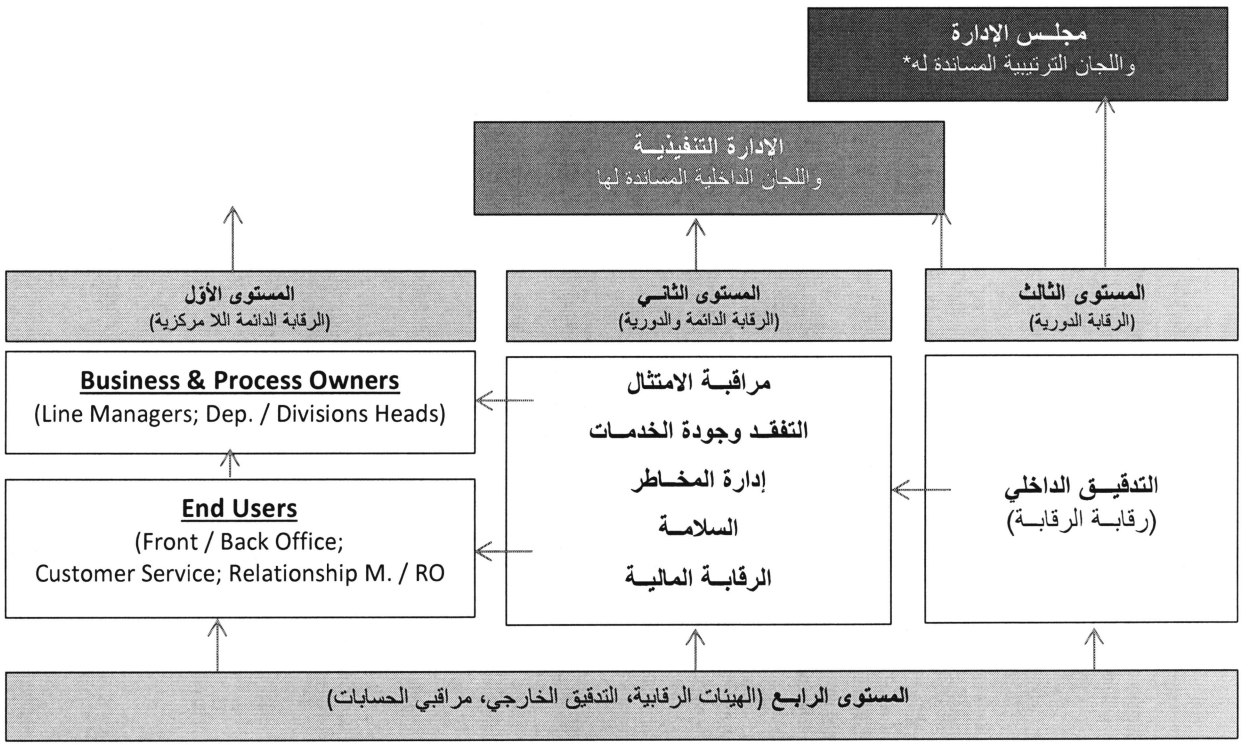

(*) لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال؛ لجنة المخاطر؛ لجنة الانتداب والتعيينات

تتولّى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال رقابة ومتابعة أعمال الرّقابة المنجزة على التوالي من قبل إدارتي التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بما في ذلك مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تعنى بالتنسيق بين مختلف عناصر منظومة الرقابة الداخلية واقتراح ما يلزم لتطويرها، فضلا عن البرمجة والتنسيق فيما يتعلق بمأموريات التدقيق ومراقبة الامتثال؛ في حين تعنى لجنة المخاطر المساندة للمجلس بالخصوص رقابة ومتابعة أعمال الرّقابة المنجزة من قبل إدارة المخاطر.

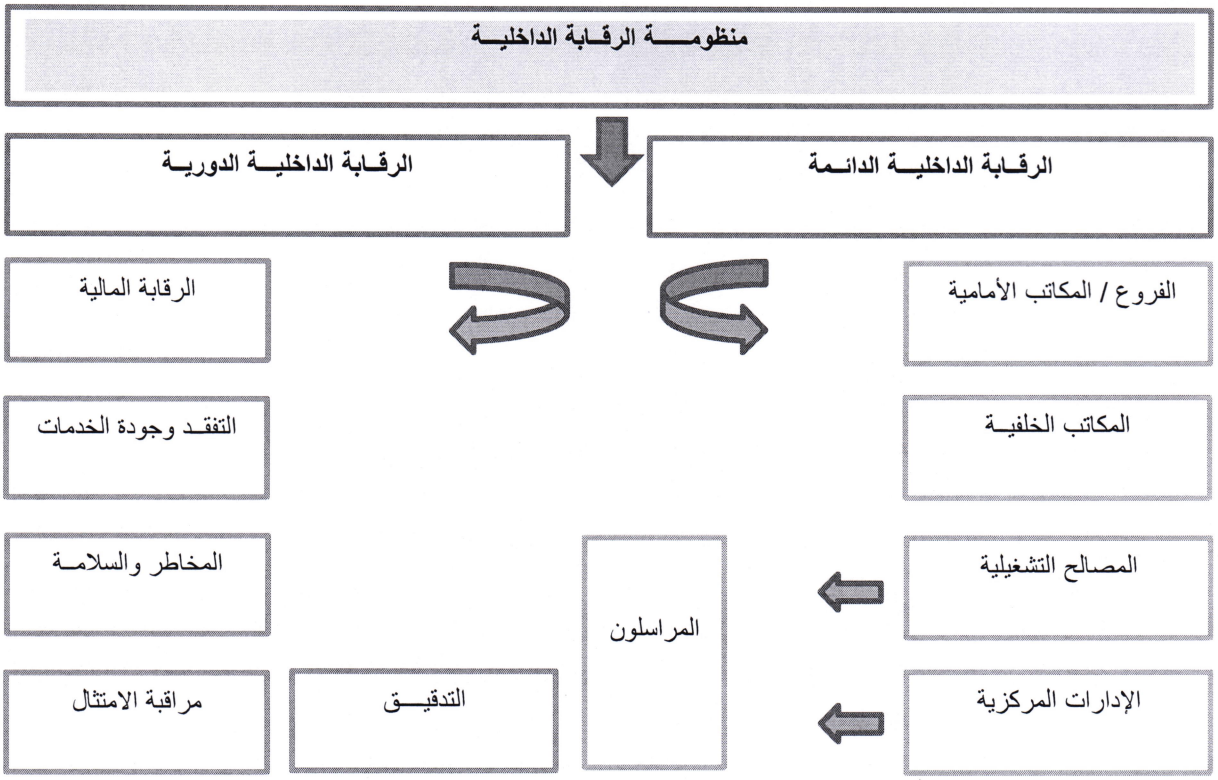

- الرقابة الداخلية المستمرة (مستوى أول من الرقابة) المنجزة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية للبنك،
- الرقابة المستمرة للعمليات التابعة لإدارة العمليات،
- معالجة تشكيات الحرفاء والتحقق من الدفوعات التابعة لإدارة العمليات،
- إدارة المخاطر بما فيها مراقبة التعهدات (مخاطر الإئتمان) والمخاطر التشغيلية (والتي تشمل بدورها مخاطر النظم والسلامة المعلوماتية) بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيولة،
- الرقابة المالية (مستوى ثاني من الرقابة الدورية) التي تتضمن الرقابة المحاسبية ومراقبة التصرف والمردودية والميزانية علاوة على التقارير، التصاريح المالية والقانونية،
- التفقد وجودة الخدمات (مستوى ثاني من الرقابة) والتي تنجز مهامها تحت سلطة الإدارة التنفيذية للبنك في ظلّ غياب إدارة مركزية للعمليات وذلك وفقا لبرنامج عمل سنوي تصادق عليه الإدارة العامة ويرفع إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام، علاوة على مهامّ التفقد الفجئية المنجزة،
- رقابة الامتثال (مستوى ثاني من الرقابة) التي تنجز على مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها الخاصة برقابة الامتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الحوكمة والانضباط تحت سلطة مجلس الإدارة وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال التي تصادق على برامج أعمالها والإجراءات والمواثيق الخاصة بها،
- الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة الرقابة) والتي تنجز على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال وتمارس إدارة التدقيق وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق مهامها تحت سلطة المجلس وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.

الرقابة الدائمة:

تمارس الرقابة الدّائمة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية وكذلك المصالح التشغيلية والإدارات المركزية بوصفها المسؤولة عن معالجة العمليات الخاصة بها والتي تغطّي عموما مختلف أنشطة البنك وهي تشمل مختلف العنايات والرقابة التي يجريها المسؤولون بالتسلسل عن هذه الوحدات، حيث يتولّى هؤلاء خاصّة التثبت من تحقيق الأهداف المرسومة وتطبيق الإجراءات والمناشير والقوانين النافذة بشكل صحيح، مع الأخذ بالنظر لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط.

آليات الإفصـــاح (reporting):

يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمة بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى الإدارة العامة ومختلف المصالح المعنية أو ذات الصلة وذلك قصد المتابعة واقتراح التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة وهي تشكّل بالتالي قاعدة بيانات العوارض والمخاطر المسجلة.

الرقابة الدورية:

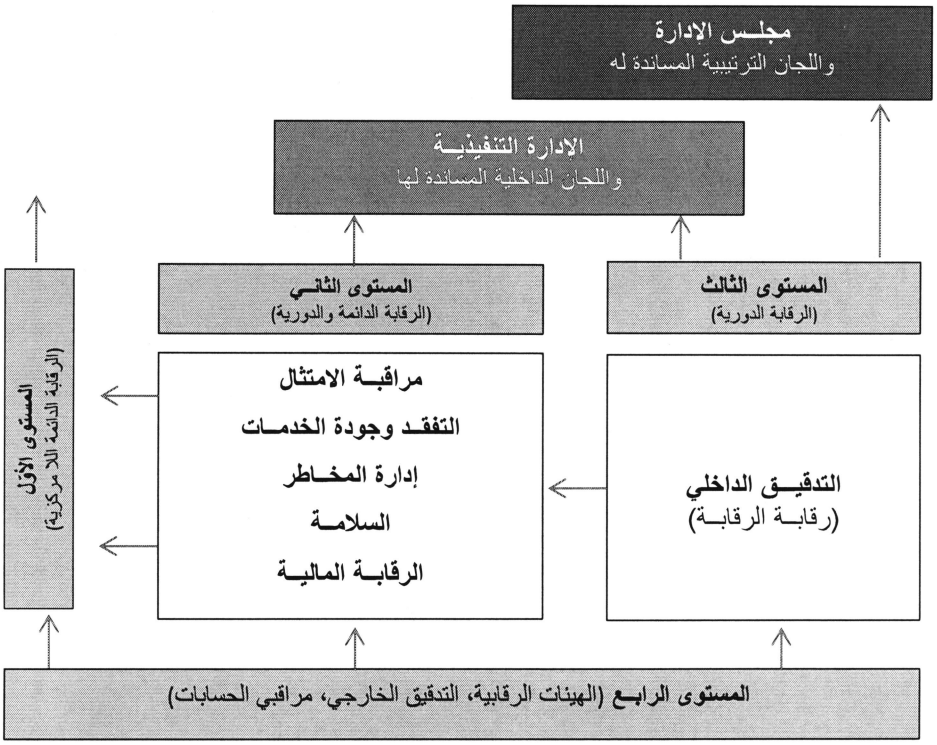

تتكوّن الرقابة الدوريّة من الرقابة الدورية من المستوى الثاني والمستوى الثالث (فضلا عن الرقابة من المستوى الرابع المنجزة من قبل مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين والهيئات الرقابية) وهي تعنى بالتثبت من حسن تطبيق الإجراءات وامتثالها للقوانين.
كما يقوم التدقيق الداخلي دوريا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية (باعتبار رقابة الامتثال وإدارة المخاطر) وفقا للفصل 52 من منشور البنك البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006.

التقاريـــر (reporting):

تعنى الهياكل المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقارير المهام المنجزة وتقارير دورية حول نشاطها وعرضها للنظر والمصادقة على اللجان المختصة، التي تصادق على برامج أعمالها السنوية والتنسيق بين هذه الهياكل.

➢ **التدقيــق الداخلي:**

تشرف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال على إدارة التدقيق الداخلي التي تشغل مهامّها الرقابية بشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدقّقين الخارجيين وذلك ضمانا لتغطية أنسب لأعمال التدقيق كما تعنى بمتابعة التوصيات الصادرة عنهم، علما وأنه يقع ضبط قائمة مهامّ التدقيق ضمن برنامج سنوي تصادق عليه لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة ونجاعة منظومة السلامة المرتبطة بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسير عمل المصالح والإدارات.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التدقيق بموافاة كلّ من الإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة وتقارير مهامّ التدقيق المنجزة وفقا لمنهجية قائمة على المخاطر كما يعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصّل إليها بالتنسيق مع الهياكل موضوع التدقيق. وتقوم اللجنة بدورها بموافاة مجلس الإدارة بتقارير دورية تأليفية لمداولاتها قصد المصادقة وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها، كما تقوم لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بضبط وتقييم نشاط التدقيق الداخلي.

➢ **مراقبة الإمتثــال:**

تغطّي منظومة مراقبة الإمتثال مخاطر عدم الامتثال الناتجة عن عدم مراعاة القواعد المتعلقة بالنشاط المصرفي والمالي سواء كانت قانونيّة أو ترتيبيّة أو مهنيّة أو أخلاقيّة أو في شكل قرارات صادرة عن مجلس الإدارة أو الإدارة العامة.

وتتمثّل مخاطر عدم الإمتثال في:

- العقوبات القضائيّة أو الإدارية أو التّأديبية
- خسائر ماليّة هامّة
- مخاطر السمعة

ترتكز منظومة مراقبة الإمتثال التي تشرف عليها لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال (المساندة لمجلس الإدارة) على لجنة مراقبة الإمتثال المساندة للإدارة التنفيذية كما تتألف هذه المنظومة حاليا من:

- إدارة مراقبة الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، التي تتولّى قيادة المنظومة
- مراسلو رقابة الإمتثال، الذين يتولّون الإخطار عن مختلف المستجدّات والعوارض.

تعدّ وظيفة مراقبة الإمتثال وظيفة مستقلة تغطي جميع مجالات أنشطة البنك وهي تراقب وتساهم في ضمان إمتثال الإجراءات والأنظمة الداخلية الى التشاريع والنصوص القانونية والترتيبية النافذة، في إطار سياسة النزاهة.

وتغطي وظيفة مراقبة الإمتثال على وجه الخصوص المجالات التالية:

- أخلاقيات المهنة
- متابعة احترام تطبيق قواعد سلوك المهنة المدرجة ضمن مدونة قواعد حسن سير المهنة
- الحوكمة
- الأمن المالي
- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الأرهاب
- منع الغش والإحتيال
- منع تضارب المصالح
- حماية المعطيات الشخصية والإلتزام بالسرية.

هذا وتهدف وظيفة مراقبة الإمتثال إلى:

- تشخيص وتقييم مخاطر عدم الإمتثال داخل المؤسسة
- تنظيم وتنسيق وهيكلة اجراءات المراقبة الخاصة بالإمتثال
- تقديم المساعدة لهياكل البنك الأخرى.

➢ **منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويـــل الإرهاب:**

تعتمد منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية:

- مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي هيكل ينتمي إلى إدارة مراقبة الإمتثال
- المسؤول عن مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام.

وتفصّل منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة سياسات وإجراءات يقع تحيينها دوريا والمصادقة عليها على التوالي من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ومجلس الإدارة.

رفع التقاريـــر:

يصدر هيكل مراقبة الإمتثال تقارير دورية إلى إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة.

كما تقوم إدارة مراقبة الامتثال برفع تقارير أنشطتها إلى لجنة التدقيق الداخلي والامتثال التابعة لمجلس الإدارة علاوة على تزويد اللجنة بتعليقاتها وملاحظاتها على تقرير المدقق الخارجي وغيرها من التقارير المقدمة من قبل المدققين الخارجيين والجهات التنظيمية.

➢ **التفقّـد وجودة الخدمـات:**

تشرف الإدارة العامة حاليا على إدارة التفقّد وجودة الخدمات حيث تصادق على برامج أعمالها السنوية وتقارير مهامّ التفقد المبرمجة والفجئية كما ترفع أهمّ ما توصّلت إليه إدارة التفقّد وجودة الخدمات من نتائج إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام وبما يسمح لها بالتنسيق مع أشغال التدقيق ومراقبة الامتثال التي تشرف عليهما.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التفقّد وجودة الخدمات بموافاة الإدارة العامة بالتقارير المهامّ المبرمجة والفجئية المنجزة خلال السنة قصد المصادقة عليها وتقييم نشاطها السنوي وتعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصّل إليها.

➢ **إدارة المخاطـــر:**

علاوة على ضوابط التصرف الحذر التي يضبطها البنك المركزي التونسي، تعنى لجنة المخاطر المساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر تتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطر القرض والسّوق ونسبة الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيليّة، إلى جانب ضبط المعايير والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التفطّن لها بمناسبة إنجاز الرّقابة الدّاخليّة.

التقارير (reporting):

تضبط الإدارة العامّة آليّات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعايير الكفيلة بتحديد العوارض الهامّة التي يجب إعلامه بها. تكلّف إدارة التصرف في المخاطر بكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقارير دورية للغرض.

تسهر الإدارة التنفيذية على انسجام ونجاعة مختلف مكوّنات منظومة الرّقابة الداخليّة كما تحرص على وضع الموارد البشرية والتنظيمية واللوجستية اللازمة وخاصّة آليّات المتابعة وتقييم المخاطر المناسبة على ذمّة الإدارات والمصالح المكلّفة بجميع مستويات الرّقابة كما تبقى متابعة هذه المنظومة من بين مسؤوليات مجلس الإدارة، الذي يشرف على كلّ من وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووظيفة إدارة المخـاطر من خلال اللجان الترتيبية المنبثقة عنه.

Qatar National Bank
Rue cité des science, 1080 Tunis.

Tel: +216 36 00 50 00
Fax: +216 36 00 40 10

qnb.com.tn